

## الأسباب والتداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية: دراسة قياسية

نسليم حسن أبو جامع ، إيمان عبداللطيف الخضري

جامعة الأزهر - غزة

تاريخ الاستلام 21/02/2016 تاريخ القبول 19/04/2016

### ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية، في الفترة (1995-2014)، من خلال استخدام المنهج القياسي، بالاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية عن طريق مصفوفة الارتباط والتي كانت نتائجها غير معنوية عند مستوى دلالة 5% لمعظم المتغيرات، ولذلك تم استخدام نماذج الفترات المتباطئة المقدرة عن طريق برنامج Eviews7؛ من أجل تقدير النماذج وإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة عكسية معنوية بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، ومنح الموازنة التطويرية، والإنفاق الاستهلاكي النهائي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وجود علاقة عكسية غير معنوية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.

### Abstract

*This study aims to determine economic impacts of the deficit in the Palestinian general budget between 1995 and 2014 by the econometrics analysis method, depending on the time-series method and the correlation matrix. The correlation matrix results were not significant at the 5% level of significance, therefore the periods of lagged estimated models is utilized by using Eviews7 program in order to estimate the periods and find the relation between the dependent and independent variables.*

*The study found: an inverse significant relation between the budget deficit and each one of the following: the gross domestic product, the gross fixed capital formation, the development budget donation, the final consumption and the GDP per capita. We also concluded that there is non-significant inverse relation between the budget deficit and the current account deficit.*

**الكلمات المفتاحية: Keywords:**

. الموازنة العامة، العجز، الأسباب، التداعيات، General Budget, Deficit

**Jell classification:**

H-H6-H61-H62

تعاني السلطة الفلسطينية من عجز في الموازنة العامة؛ حيث إن الانخفاض في الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة، وتحكم الاحتلال في الموارد المالية الخاصة بالسلطة، واعتمادها على المساعدات الخارجية والضرائب غير المباشرة لتغطية نفقاتها العامة، وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي، قد عزز من وجود هذا العجز المزمن في موازنتها، بالإضافة إلى عدم سيطرتها على مواردها المالية وسياساتها المستقلة سواء كانت مالية أو نقدية أو تجارية، الأمر الذي ساهم في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية المنشودة للمجتمع الفلسطيني.

وبذلك، كانت السلطة الفلسطينية وما تزال تعاني من فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تتزايد معدلات النفقات العامة بشكل يفوق الزيادة التي تحققها الإيرادات العامة، ففي جانب النفقات العامة تحتل الأجور والرواتب الدور الأكبر في تزايد النفقات الجارية، ولهذا تعاني السلطة من مشكلة في التوظيف أدت إلى تفاقم معدلات النفقات العامة بشكل أكبر من معدلات الإيرادات العامة، ومن أجل سد هذه الفجوة اعتمدت السلطة بشكل أساسي على المنح والمساعدات الدولية، وعليه فإن اعتماد السلطة بنسبة كبيرة على إيرادات غير مؤكدة، تتمثل في إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الدولية، في تمويل النفقات العامة أدى إلى استمرار زيادة النفقات العامة بشكل أكبر من الإيرادات العامة، وزيادة العجز في الموازنة العامة الفلسطينية.

وفي جانب الإيرادات العامة تتمثل المشكلة الأساسية في الاعتماد الكبير على إيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها بالنيابة عن السلطة وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، الأمر الذي جعل السلطة رهينة للضغوط السياسية، حيث إن قيامها بتوسيع القاعدة الضريبية سيزيد من تحمل المواطنين العبء الضريبي الجديد وتخفيض دخولهم القابلة للإنفاق وتخفيض مستويات المعيشة، ولهذا فقد اعتمدت السلطة على إيرادات المقاصة؛ بسبب الانخفاض في مستويات الدخل والاستثمار الفلسطيني، وهو ما حد من قدرة السلطة على زيادة إيراداتها الضريبية.

وعليه، إن جميع ما سبق يؤكد وجود هذا العجز الهيكلي خلال العشرين عاماً الماضية قد أثر على مختلف المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد. و تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على قضية عجز الموازنة العامة الفلسطينية من خلال تحديد أسباب هذا العجز، ودراسة آثاره على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي وغيرها، إضافة إلى اقتراح عددٍ من التوصيات من شأنها أن تعالج العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، وتخفف من آثاره على الاقتصاد الفلسطيني.

#### مشكلة الدراسة:

اتسمت الموازنة الفلسطينية خلال فترة الدراسة بالعجز، مما دفع السلطة إلى توجيه القدر الأكبر من الإيرادات العامة والمنح إلى سد الفجوة بين إيراداتها ونفقاتها، وهو ما أثر على تخصيص هذه الموارد في مجالات تنموية، وعليه تم خلق عجز مزمن هيكلي في موازنة السلطة، يؤكد أن هناك العديد من الآثار الاقتصادية لذلك العجز.

#### ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني؟

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- إن إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة يساهم في تحديد طرق العلاج الملائمة.
- 2- من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات الاقتصادية الفلسطينية وتعزيزها، وخاصة المالية منها.

#### أهداف الدراسة :

- 1- تحديد أسباب وجود العجز وتفاقمه في موازنة السلطة الفلسطينية.
- 2- تحديد الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة على المؤشرات الرئيسة المختلفة في الاقتصاد.
- 3- اقتراح توصيات تتعلق بالجهود المطلوبة لعلاج العجز.

#### فرضيات الدراسة:

بناءً على تساؤلات الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي عكسياً بزيادة عجز الموازنة.
- 2- هناك أثر سلبي لعجز الموازنة على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.
- 3- يؤثر عجز الموازنة سلبياً على المنح الموجهة نحو الموازنة التطويرية.
- 4- لعجز الموازنة أثر سلبي على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.
- 5- يتأثر عجز الحساب الجاري طردياً بعجز الموازنة العامة.
- 6- يؤثر عجز الموازنة سلبياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج القياسي؛ من أجل توضيح الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2014)، من خلال استخدام النماذج المتباطئة

لفترة زمنية واحدة لتوضيح العلاقات بين المتغيرات، ومدى تفسير هذا المتغير المستقل للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث إن متغيرات الدراسة كالتالي:

#### 1. المتغير المستقل

عجز الموازنة العامة (Deficit): ويعرف بأنه زيادة مجموع النفقات العامة عن مجموع الإيرادات العامة (سامويلسون و نوردهاوس، 2001، ص769).

#### 2. المتغيرات التابعة

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): مؤشر يقيس مجموع القيم النقدية لكافة الأنشطة الاقتصادية للمخرجات من السلع والخدمات النهائية، التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد خلال فترة محددة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص25).
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (GFCF): مؤشر يقيس إجمالي قيمة الأصول المنتجة، سواء كانت جديدة أو مستعملة، مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص24).
- منح الموازنة التطويرية (DBD): مؤشر يقيس النفقات الرأسمالية والتطويرية المحولة من الدول المانحة وتستخدم لأغراض بناء وتطوير البنى التحتية (موسى، 2003، ص270).
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي (FC): مؤشر يقيس قيمة السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح، وتخدم الأسر المعيشية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص23).
- عجز الحساب الجاري (CAD): مؤشر يعرض تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين (صندوق النقد الدولي، 2009، ص9)، ويكون الحساب في حالة عجز إذا كان صافي مكوناته سالباً.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPper): مؤشر يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

#### حدود الدراسة الزمنية:

تستهدف الدراسة الفترة الزمنية من 1995 حتى عام 2014.

#### الدراسات السابقة:

#### أولاً- الدراسات المحلية:

1- دراسة (عناية، 2014)، "أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-

2013)"

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع موازنات السلطة الفلسطينية وتحديد أهم مصادر إيراداتها وأوجه إنفاقها، إضافة إلى إيضاح أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)؛ وتوصلت الدراسة إلى ضرورة ارتكاز الموازنة على الإمكانيات المتاحة للسلطة والعمل على ترشيد الإنفاق العام، وضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدل نمو الإيرادات، وأن عجز موازنة السلطة يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

## 2- دراسة (أبو وهدان، 2014)، "دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الإيرادات غير السيادية في موازنة السلطة، والبحث عن مصادر أخرى لتمويل الموازنة وعدم الاعتماد الكبير على فرض الضرائب، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة حجم الإيرادات غير السيادية وتفعيلها من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي، وضرورة وضع خطط استثمارية مستقبلية وتدريب كفاءات إدارية من أجل النهوض بهذه الإيرادات، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

## 3- دراسة (الخطيب، 2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996-2003".

هدفت الدراسة إلى تعرف ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين وتوضيح حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها، ودورها في تمويل النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة -محل الدراسة-. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نشر الوعي وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية؛ من أجل توسيع قاعدة دافعي الضرائب بهدف زيادة إيرادات ضريبة الدخل من أجل تمويل الموازنة العامة الفلسطينية.

ثانياً- الدراسات العربية:

## 1- دراسة (سالم، 2012)، "عجز الموازنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)".

هدفت الدراسة إلى تحديد إطار وحيثيات مشكلة العجز في الموازنة العامة والتعرف إلى أسبابها والآثار الناجمة عنها ووضع حلول وسياسات لمعالجتها. وتوصلت الدراسة إلى أن العراق تعاني من عجز هيكلي في الموازنة العامة، وأكدت ضرورة ترشيد النفقات العامة للدولة.

## 2- دراسة (شواقفة ، 2012)، "العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم: دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)".

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود والتضخم في الأردن خلال الفترة -محل الدراسة-. وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب عدم الاعتماد على الاقتراض الداخلي في تمويل العجز لأن ذلك يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار.

### 3- دراسة (المزروع، 2012) "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال السنوات (1990-2009)، ومعرفة نسبة مساهمة الإنفاق العام في التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للإمارات قد تضاعف أكثر من ست مرات خلال الفترة -محل الدراسة-، وأن للإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي وعلى جميع مكوناته، وأوصت الدراسة بوجوب ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة؛ من أجل معالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة.

#### ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

#### 1- (Lucas and others, 2013), "The Relationship between Fiscal Deficit and Economic Growth in Kenya :An Empirical Investigation"

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي، وتوضيح آثار هذا العجز على النمو والتنمية في الاقتصاد الكيني، واستخدمت الدراسة نموذجاً قياسياً تمثل في انحدار خطي متعدد، واعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل، حيث إن المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة هي معدل استثمار الدخل، عجز الموازنة، السكان، الاستثمار الخاص المحلي، معدل التضخم، سعر الصرف الأجنبي، ومتغير وهمي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد سبل لتعزيز الإيرادات المحلية من خلال توسيع قاعدة الضريبة لتغطية النفقات، وتحديد المستوى الأمثل من الإنفاق الحكومي من أجل زيادة العجز، ومن أبرز النتائج القياسية التي توصل إليها البحث ولها علاقة مباشرة بهذه الدراسة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

#### 2- (Goher and others, 2012), "Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan"

هدفت الدراسة إلى دراسة الأثر الحقيقي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي في باكستان، وتوضيح أسباب هذا العجز بالإضافة إلى رسم سياسات من شأنها التخفيف من العجز في الموازنة لتحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة نموذجاً قياسياً تمثل في الانحدار الخطي المتعدد، واعتمدت على طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل، وكان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن المتغيرات المستقلة هي التضخم، سعر

الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، عجز الموازنة، إجمالي الاستثمارات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته النتائج القياسية لهذه الدراسة، وأكدت الدراسة وجوب اتخاذ الدولة التدابير اللازمة واتباع سياسات من شأنها أن تخفف من التهرب الضريبي للسيطرة على العجز في الموازنة.

من الدراسات السابقة لا بد من ارتكاز الموازنة على الموارد المتاحة للسلطة، وهذا يتفق مع دراسة عناية التي اختلفت مع دراسة أبو وهدان بضرورة البحث عن مصادر أخرى لسد العجز في الموازنة العامة جاءت دراسة الخطيب بضرورة توسيع قاعدة دافعي الضرائب من أجل زيادة إيرادات ضريبة الدخل، أما دراسة سالم والتي عالجت العجز من خلال رشيد النفقات العامة فاختلفت مع الدراستين السابقتين، وكذلك اختلفت مع دراسة شواقفة التي ركزت على ضرورة عدم الاعتماد على الاقتراض الداخلي كمصدر لسد العجز في الموازنة، ولكنها اتفقت مع دراسة المزروعى في ذلك، وكان أكثر الدراسات أهمية والتي يتفق معها الباحثان دراسة Goher and others والتي أكدت على وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى دراسة عناية التي توصلت إلى نفس هذه النتيجة، في حين أن دراسة Lucas and others توصلت إلى نتيجة معاكسة، وأن هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي.

#### عجز الموازنة العامة الفلسطينية التطور والأسباب:

تعاني الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية من خلل في مكوناتها، والإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مزمن فيها، حيث بلغ العجز الكلي قبل المساعدات عام 1995 حوالي (-223.8) مليون دولار، والرصيد الكلي لموازنة السلطة بعد الدعم (-86.0) مليون دولار في العام نفسه (سلطة النقد الفلسطينية، 1995، ص92)، ووصل العجز قبل المساعدات إلى (-985.0) إلى مليون دولار عام 2006، في حين أن الموازنة بعد المنح والمساعدات حققت فائضاً بلغ (34.0) مليون دولار في نفس العام (موقع سلطة النقد الفلسطينية)\*، وهو ما حققته أيضاً عام 2014؛ إذ بلغ الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات (-815.7)، أي أنها كانت تعاني من العجز، وبعد إضافة المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة والتي بلغت حوالي (1230.4) مليون دولار في ذلك العام، وحققت الموازنة فائضاً ووصل الرصيد الكلي للموازنة بعد الدعم إلى (414.7) مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص115).

ويمكن إرجاع أسباب وجود العجز في الموازنة العامة للسلطة وتقاعده خلال سنوات الدراسة إلى مجموعة مختلفة من الأسباب بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها الآخر بالنفقات.

1- أسباب تتعلق بجانب الإيرادات، ويمكن إجمال أسباب انخفاض الإيرادات وعدم قدرتها على تمويل النفقات في ما يلي :

أ. قصور الإيرادات وعدم القدرة على زيادتها، وذلك بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية، وتدني مستويات الإنتاج، وضعف القطاع الخاص وهشاشته (الأونكتاد، 2013، ص11).

ب. اتفاق باريس الاقتصادي، حيث تسيطر إسرائيل على إيرادات المقاصة وتمتنع عن تحويلها للسلطة لاعتبارات سياسية (العجلة، 2011، ص63-64)، فضلاً عن فقدان جزء من إيرادات الضرائب المفروضة على المنتجات المستوردة عبر إسرائيل (الأونكتاد، 2013، ص1).

ج. انخفاض المنح والمساعدات المخصصة لدعم الموازنة خاصة بعد عام 2008 (كنعان وآخرون، 2011، ص16).

د. الاعتماد المفرط على إيرادات المقاصة بسبب انخفاض مستويات الدخل والاستثمارات، وبالتالي عدم قدرة السلطة على زيادة معدلات الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل مما أثر سلباً على إيراداتها الضريبية (العجلة، 2013، ص32).

هـ. ضعف مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل النفقات.

و. إضعاف القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني (حميض، 2006، ص15).

ز. انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أدت الإجراءات الإسرائيلية من حصار وإغلاق في المناطق الفلسطينية إلى خفض مستوى النشاط الاقتصادي، مما أثر سلباً على الإيرادات الضريبية (العجلة، 2011، ص64).

ح. تسرب جزء من الإيرادات الضريبية الفلسطينية نتيجة التهرب الضريبي وضعف الامتثال الضريبي (الأونكتاد، 2013، ص1)، والتهرب من الضرائب المترتبة على المقاصة (صالح، 2007، ص76).

2- أسباب تتعلق بجانب النفقات، ويمكن إجمال أسباب زيادة معدلات النفقات العامة للسلطة في ما يلي:

أ. ارتفاع عدد موظفي القطاع الحكومي وفاتورة الأجور والرواتب، مما شكل عبئاً مالياً على الموازنة العامة (شعبان، 2012، ص9)، حيث بلغت نسبة فاتورة الأجور والرواتب عام 2014 من النفقات العامة حوالي 52.66% (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص115).

ب. انخفاض حصة النفقات التطويرية من النفقات العامة (العجلة، 2013، ص32)، حيث بلغت عام 2014 ما يقارب 4.46% (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص115).



ج. زيادة المدفوعات التحويلية الخاصة بتمويل الخدمات الاجتماعية والتحويلات المقدمة لمحدودي الدخل والفقراء (الأونكتاد، 2013، ص11)، إذ بلغت قيمة النفقات التحويلية لعام 2014 حوالي 3162 مليون شيكل (موقع وزارة المالية)<sup>(1)</sup>. وعليه، فإن جميع الأسباب السابقة المتعلقة بجائبي الموازنة قد أدت إلى ظهور حالة العجز في الموازنة العامة للسلطة وتعمقها، فضلاً عن الآثار السلبية المتعلقة بهذه الأسباب، مثل: ضعف الوضع المالي للسلطة، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ووجود حالة من عدم الاستقرار المالي الناجمة عن الاعتماد على مصادر غير مؤكدة للإيرادات، إضافة إلى ضعف الأداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني.

#### منهجية الدراسة القياسية وإجراءاتها:

#### 1- صياغة المعادلات الرياضية للنماذج القياسية

قبل البدء بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لا بد من إجراء وصف رياضي لنماذج الدراسة، ويمكن صياغة النماذج وفق النظرية الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم(1):

جدول رقم (1): المعادلات الرياضية لنماذج الدراسة

الرقم	النموذج	الشكل الرياضي	الإشارة المتوقعة
-1	الناتج المحلي الإجمالي	$GDP = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 < 0$
-2	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	$GFCF = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 < 0$
-3	منح الموازنة التطويرية	$DBD = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 < 0$
-4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	$FC = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 < 0$
-5	عجز الحساب الجاري	$CAD = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 > 0$
-6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	$GDPper = \beta_0 + \beta_1 Deficit_{t-1} + \varepsilon_t$	$\beta_1 < 0$

حيث إن:  $\beta_0$ : الحد الثابت،  $\beta_1$ : معامل الانحدار،  $Deficit_{t-1}$ : عجز الموازنة المبطن لفترة زمنية واحدة،  $\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي.

المصدر: إعداد الباحثين.

<sup>(1)</sup> <http://www.pmf.ps>

إن النماذج في جدول رقم (1) تمت صياغتها وفق النظرية الاقتصادية التي قد تتفق أو لا تتفق مع الواقع الفلسطيني، ومن خلال استخدام التحليل القياسي و تقدير معاملات النماذج الستة، سيتم التأكد من مدى مطابقة النتائج للنظرية الاقتصادية، وتوضيح الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة.

## 2- منهجية الدراسة القياسية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج القياسي؛ من أجل تحليل وقياس تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، واستعانت ببرنامج Eviews لإجراء ذلك وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقاً لنماذج فترات الإبطاء. ومن أجل تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المختلفة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

### أولاً- تحليل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون الخطي اليسير، بين المتغير المستقل وكل متغير من المتغيرات التابع على حدة؛ وذلك بغرض قياس العلاقة المباشرة المتزامنة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

جدول رقم (2): الارتباط بين عجز الموازنة والمتغيرات التابعة المختلفة

المتغير التابع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي	0.432	0.056
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	0.038	0.873
منح الموازنة التطويرية	-0.320	0.168
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	0.515	0.020
عجز الحساب الجاري	-0.141	0.552
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.026	0.911

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

يبين الجدول رقم (2) الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة المختلفة، ويتضح أن عجز الموازنة يرتبط ارتباطاً عكسياً مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى منح الموازنة التطويرية، وارتباطاً طردياً مع باقي متغيرات الدراسة. ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن علاقة معظم معاملات ارتباط المتغير المستقل بالمتغيرات التابعة ضعيفة نسبياً وغير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهو ما يظهر بشكل جلي في المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، منح الموازنة التطويرية، عجز الحساب الجاري)، والتي تجاوزت القيمة الاحتمالية لها (0.05)، في حين أن متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي كان معنوياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية

الخاصة به (0.02)، وبلغ معامل الارتباط (0.515)، وهو ما يدل على علاقة بين عجز الموازنة و الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

وعليه، فإن ما سبق مؤشر على ضعف العلاقة المتزامنة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ولذلك تم الاعتماد على النماذج المتباطئة للمتغير المستقل؛ نظراً لعدم معنوية نماذج الانحدار البسيط من أجل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

#### ثانياً- التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

تم استخدام نماذج المتغيرات المتباطئة من أجل دراسة تأثير المتغير المستقل في سنة ما على المتغير التابع في السنة اللاحقة. وفيما يلي نتائج التقدير الإحصائي لنماذج الدراسة المختلفة التي تدرس أثر عجز الموازنة العامة كمتغير مستقل مبطئ لفترة زمنية واحدة على الناتج المحلي الإجمالي، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، منح الموازنة التطويرية، الإنفاق الاستهلاكي النهائي، عجز الحساب الجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة.

#### 1- نموذج الناتج المحلي الإجمالي:

##### أ. تقدير النموذج:

الجدول رقم (3) يبين نتائج تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الذي يدرس تأثير متغير عجز الموازنة في سنة ما على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) في السنة اللاحقة، حيث تم الوصول إلى النموذج النهائي من خلال ثلاث خطوات أساسية؛ وذلك بسبب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، مما تطلب إجراء فروق من الدرجة الأولى والثانية للوصول إلى النموذج بشكله النهائي الخالي من أي مشكلات قياسية.

#### جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "T"	القيمة الاحتمالية "P-Value"
$Deficit_{t-1}$	-0.787	0.188	-4.188	0.000
Constant	-36.095	68.271	-0.529	0.604
Goodness of fit: R-square = 0.539, Adjusted R-square = 0.508				
F-statistic = 17.544, Prob(F-statistic) = 0.000, DW = 2.165				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic = 0.125 Prob. F(1,14) = 0.728				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ب. تقييم النموذج:

الجدول رقم (4) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من خلال نتيجة اختبار (One sample t-test) أن مستوى الدلالة المحسوب يساوي (1.000) وهو أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً، كما أن مستوى دلالة اختبار (LM) تساوي (0.728)، وهو أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وعليه عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وكذلك يتضح أن مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) تساوي (0.704) وهي أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس أو ثبات تباين بواقي النموذج، وعليه خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، كما أن مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.970) وهو أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية القائلة: إن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار ( $F=17.54$ ) ومستوى دلالة الاختبار (0.000)، وهذا يشير إلى معنوية النموذج المقدر وجودته وملاءمته للبيانات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.508)، وتعتبر هذه القيمة جيدة؛ حيث إنها تعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 51% من تباين متغير الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4): نتائج تقييم نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	-1.14E-16	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	0.125	0.728	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	0.149	0.704	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.060	0.970	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.508		جيدة
معنوية النموذج	17.54	0.000	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ج. تفسير النموذج:

$$GDP = -36.095 - 0.787Deficit_{t-1}$$

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.508)، وهذا يعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 51% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن معامل انحدار متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، وقيمة معامل الانحدار المقدر بلغت (-0.0787)، وهذا يعني زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.787) مليون دولار في سنة لاحقة، وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى. وبناء على ما سبق تم إثبات الفرضية الأولى، حيث إن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية و الفرضية التي تنص على أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسياً بزيادة عجز الموازنة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الناتج المحلي الفلسطيني ينمو متأثراً بشكل كبير بالإتفاق الحكومي والمساعدات الخارجية وكلاهما يرتبط أيضاً بالعجز؛ لأن وجود العجز يترتب عليه أمران مهمان يؤثران أيضاً في الناتج المحلي:

- انخفاض معدلات النمو الخاصة بالإتفاق العام، وذلك نتيجة طبيعية تأتي في سياق محاولات تخفيض الإتفاق الحكومي كأحد الحلول الرئيسية المطروحة لتخفيف العجز.
- تخصيص قدر أكبر من المساعدات الخارجية لتمويل العجز في الموازنة على حساب دعم الموازنة التطويرية والقطاعات الإنتاجية.

وقد يكون مفيداً الإشارة هنا إلى أن عجز الموازنة المستمر يتسبب في تأخير مستحقات القطاع الخاص، حيث لا تستطيع الحكومة دفع هذه المستحقات، التي اقتربت من 3 مليار شيكل عام 2014 وفقاً لتقرير سلطة النقد لنفس العام، والتي كان الجزء الأكبر منها مستحقاً للقطاع الخاص، حيث بلغ حوالي 107 مليار شيكل (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص39)، نتيجة عدم توفر الإيرادات الكافية، الأمر الذي يؤثر على أداء مؤسسات القطاع الخاص واستمرارها في تقديم خدماتها ومنتجاتها، وهو ما ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

إن حالة الاقتصاد الفلسطيني غير المستقرة تولد أنشطة اقتصادية متأثرة بعمق من حالة عدم الاستقرار، سواء على صعيد ضعف الأداء الاقتصادي بمؤشر معدلات النمو ومصادر هذا النمو وبمؤشر نصيب الفرد منه، إضافة إلى تدني حرج لنصيب القطاعات الإنتاجية في قيم هذا الناتج. ويأتي عجز الموازنة أيضاً في إطار هذا الضعف، بل كرد فعل طبيعي له حيث تعجز السلطة منذ سنوات عن تغطية كامل النفقات المطلوبة المتزايدة من الأنشطة المحلية وبعيداً عن المساعدات الخارجية.

إن نجاح السلطة في تفعيل أنشطة القطاعات الإنتاجية، خاصة السلعية، وزيادة نصيبها من الناتج المحلي سيكون عاملاً قوياً في معالجة عجز الموازنة وتقوية معدلات النمو من خلال تولدها من هذه القطاعات، بدلاً من الاعتماد فقط على الإنفاق الحكومي والمساعدات الخارجية.

## 2- نموذج التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي:

### أ. تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الخاص بدراسة تأثير متغير عجز الموازنة في سنة ما على المتغير التابع (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) في السنة اللاحقة، وتم التوصل إلى النموذج النهائي من خلال خطوتين؛ بسبب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي، التي تطلبت إجراء الفروق من الدرجة الأولى؛ للوصول إلى نموذج خالٍ من أي مشكلات قياسية.

جدول رقم (5): نتائج تقدير نموذج انحدار التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي على عجز الموازنة

القيمة الاحتمالية "P-Value"	قيمة اختبار "T"	الخطأ المعياري S.E	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
0.094	-1.777	0.186	-0.332	$Deficit_{t-1}$
0.368	0.925	53.885	49.881	Constant
Goodness of fit: R-square = 0.165, Adjusted R-square = 0.112				
F-statistic = 3.160, Prob(F-statistic) = 0.094, DW = 2.095				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic = 0.158 Prob. F(1,15) = 0.696				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

### ب. تقييم النموذج:

الجدول رقم (6) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير عجز الموازنة المبطن لفترة زمنية واحدة على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، حيث يتضح من خلال نتيجة اختبار (One sample t-test) أن مستوى الدلالة يساوي (1.000)، وهو أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية القائلة: إن متوسط بواقي النموذج يساوي صفر، ومستوى الدلالة في اختبار (LM) يساوي (0.696)، وهو أكبر من (0.05) مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج، وعليه فإن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، وبالنسبة إلى اختبار (BP-Godfrey) (يتضح أن مستوى الدلالة يساوي (0.581)، وهو أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين بواقي النموذج أي خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، وكان مستوى الدلالة للاختبار الأخير (Jarque-Bera) يساوي (0.936) أي أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية القائلة: إن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الأسباب والتداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية: دراسة قياسية

وبالنسبة إلى معنوية النموذج المقدر، يلاحظ أن قيمة اختبار (F=3.159) بمستوى دلالة (0.094)، وهو ما يشير إلى معنوية النموذج المقدر وجودته عند مستوى دلالة (0.1)، هذا بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.112)، والتي تعتبر مقبولة؛ حيث إنها تعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 11.2% من التغيرات الحاصلة في متغير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.

جدول رقم (6): نتائج تقييم نموذج انحدار التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	-3.68E-16	1.000	متوسط البواقي يساوي صفراً
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	0.158	0.696	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	0.316	0.581	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.131	0.936	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.112		مقبولة
معنوية النموذج	3.160	0.094	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ج. تفسير النموذج:

$$GFCF = 49.881 - 0.332Deficit_{t-1}$$

في جدول رقم (5) قيمة معامل التحديد تبلغ (0.112)، مما يعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 11.2% من التباين في متغير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، وأن معامل الانحدار لمتغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة معنوي عند مستوى دلالة (0.1)، وقيمة الانحدار المقدر بلغت (-0.332)، أي أن زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بمقدار (0.332) مليون دولار في السنة اللاحقة، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

وعليه، فإن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية، و تثبت الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك أثراً سلبياً لعجز الموازنة على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، ويفسر ذلك من خلال أن طبيعة الاستثمار حساسة تجاه التقلبات الاقتصادية؛ فهو مرتبط بعوامل موضوعية تتعلق بالكفاءة والعائد المرتفع والمخاطرة وغيرها، وعوامل ذاتية لها علاقة بالحالة النفسية للمستثمر وتوقعاته ومدى تفاؤله، ومن ثم فإن تزايد حجم الاستثمار يرتبط بكلتا المجموعتين من العوامل التي ينفق معظمها

الاقتصاد الفلسطيني. وتشير البيانات السابقة إلى أن مستوى الاستثمار حقق معدل نمو سلبياً طوال سبع سنوات من سنوات الدراسة. وحينما بدء بالانخفاض عام 2000 لم يعد إلى مستواه السابق (1730.1) مليون دولار، إلا عام 2012 حينما بلغ (1755.9) مليون دولار (موقع سلطة النقد الفلسطينية).

ويؤثر العجز في حجم الاستثمار من خلال أدوات السياسة المالية المتبعة لمواجهة العجز، والتي غالباً ما تركز على تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات، وكلاهما يؤثر سلباً على زيادة حجم الاستثمار. فالانخفاض في الإنفاق الحكومي يدفع باتجاه حالة من الركود يصاحبها انخفاض الموازنة التطويرية اللازمة لتطوير البنى التحتية المؤثرة في الاستثمار وإنشائها. وعلى صعيد زيادة الإيرادات فإنها تعني زيادة في الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، إذ يرتبط ذلك بعدم توجيه هذه الإيرادات نحو الجهات التي تحفز الطلب الكلي ومن ثم مستويات الاستثمار. إضافة إلى ذلك ضعف مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي التي تراوحت خلال الخمس سنوات الأخيرة حول 20%، بينما لم تتخفف عن 30% خلال الخمس سنوات الأولى من عمر السلطة (موقع سلطة النقد الفلسطينية وموقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

كذلك فإن طبيعة الاستثمارات المحققة في الاقتصاد الفلسطيني قد تعطينا المبرر للنظر في النتيجة الموجودة؛ ذلك أن أكثر من 80% من هذه الاستثمارات ينفق بعيداً عن الاستثمارات المولدة للدخل وفرص العمل، حيث توجه للإنشاءات والمباني (موقع سلطة النقد الفلسطينية). إن انخفاض نسبة ما يوجه للاستثمار في غير المباني يعزل الاستثمار عن دوره المهم في زيادة مستوى الناتج والدخل والعمل كمحفز للنمو الاقتصادي، ومن ثم فهو يتأثر سلباً بفعل أثر المضاعف الذي يعزز استمرار العلاقة السلبية للاستثمار مع العجز. ولا شك أن هذه التشوهات ترتبط بتشوهات الهيكل الاقتصادي في عمومه؛ نظراً للظروف غير الطبيعية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، والتي أصبحت دائمة.

### 3- نموذج منح الموازنة التطويرية:

#### أ. تقدير النموذج:

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الذي يدرس أثر عجز الموازنة في سنة ما على المتغير التابع (منح الموازنة التطويرية) في السنة اللاحقة، والتي تم التوصل إليها من خلال خطوة واحدة تمثلت في تقدير النموذج في المستوى، إذا كان خالياً من المشكلات القياسية.



جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج انحدار منح الموازنة التطويرية على عجز الموازنة

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "T"	القيمة الاحتمالية "P-Value"
$Deficit_{t-1}$	-0.133	0.038	-3.481	0.002
Constant	356.708	38.634	9.232	0.000
Goodness of fit: R-square = 0.416, Adjusted R-square = 0.381				
F-statistic = 12.118, Prob(F-statistic) = 0.002, DW = 1.160				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic = 2.827 Prob. F(1,16) = 0.112				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

#### ب. تقييم النموذج:

الجدول رقم (8) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس أثر عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة على منح الموازنة التطويرية، ويتضح من اختبار (one sample T-test) أن مستوى الدلالة يساوي (1.000)، وهو أكبر من (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة: إن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً، وفي اختبار (LM)، كان مستوى الدلالة يساوي (0.112)، وهو أكبر من (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويوضح اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey) أن مستوى الدلالة يساوي (0.231)، أي أكبر من (0.05)، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين بواقي النموذج وعدم وجود مشكلة عدم التجانس، كما أن مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.587) وهو أيضاً أكبر من (0.05) وبناءً عليه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة: إن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

ويلاحظ من قيمة اختبار (F=12.118) ومستوى الدلالة الخاص به (0.002) أن النموذج المقدر معنوي جيد، إضافة إلى قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (0.381)، والتي تعتبر مقبولة حيث قد فسر متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة 38.1% من التغيرات التي تحدث في متغير منح الموازنة التطويرية.

جدول رقم (8): نتائج تقييم نموذج انحدار منح الموازنة التطويرية على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	-1.02E-15	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفراً
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	2.827	0.112	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	1.537	0.321	تباين البواقي متجانس

نسليم أبو جامع ، إيمان الخضري

اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	1.064	0.587	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.381		مقبولة
معنوية النموذج	12.118	0.002	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ج. تفسير النموذج:

$$DBD = 356.708 - 0.133Deficit_{t-1}$$

من جدول رقم (7) واضح أن قيمة معامل التحديد المعدل تساوي (0.381)، التي تعني أن عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 38.1% من التغير في منح الموازنة التطويرية. ويتبين أن معامل الانحدار لمتغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة معنوي عند مستوى دلالة (0.05)، وأن قيمته البالغة (-0.133) تعني أن زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض في المنح الموجهة لدعم الموازنة التطويرية بمقدار (0.133) مليون دولار في السنة اللاحقة في حال ثبات العوامل الأخرى.

وتعتبر النتيجة السابقة منطقية وتتسجم مع الواقع الاقتصادي والمالي الموجود وتتفق مع النظرية الاقتصادية و تثبت الفرضية الثالثة التي تنص على أن عجز الموازنة يؤثر سلباً على المنح الموجهة نحو الموازنة التطويرية، فقد أدى تزايد عجز الموازنة وتزايد اعتماد السلطة على المساعدات الخارجية في تمويل هذا العجز، إلى تناقص مستمر في حجم المنح المقدمة للموازنة التطويرية التي تخصص عادة للبنى التحتية والمرافق العامة. وبدأ حجم هذه المنح في التناقص منذ العام 2001. فبعد أن وصل أقصاه عام 2000 (456 مليون دولار)، انخفض خلال الفترة (2008-2013) إلى مستويات متدنية تراوحت بين 46.8 مليون دولار و169 مليون دولار. وعليه، فقد انخفضت نسبة هذا التمويل من إجمالي الموازنة التطويرية من حوالي 97.7% عام 2000 إلى 7.6% عام 2013، وارتفعت قليلاً عام 2014 لتصل إلى 16.3%. ويأتي هذا التراجع الحاد في ظل تزايد حجم الدعم الموجه لتمويل الموازنة العامة، والتي وصل إلى 100% من العجز في عدد من السنوات، بل سجل فائضاً في أخرى (موقع سلطة النقد الفلسطينية).

إن استمرار ضعف تمويل بند الموازنة التطويرية يساهم في استمرار حالة التراجع للنشاط الاقتصادي؛ إذ إن البنى التحتية بكل مرافقها وأنواعها هي الحاضنة لهذا النشاط، وهي ما تزال تتأثر أداءً وتطوراً بانخفاض حجم النفقات التطويرية.

#### 4- نموذج الإنفاق الاستهلاكي النهائي:

##### أ. تقدير النموذج:

إن تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الذي يدرس تأثير عجز الموازنة على الإنفاق الاستهلاكي النهائي تم من خلال خطوتين، حيث إجراء فروق أولى للنموذج من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي التي ظهرت و التوصل إلى نموذج خالٍ من أي مشكلة قياسية.

جدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج انحدار الإنفاق الاستهلاكي النهائي على عجز الموازنة

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "T"	القيمة الاحتمالية "P-Value"
$Deficit_{t-1}$	-0.888	0.268	-3.311	0.004
Constant	318.362	77.312	4.117	0.000
Goodness of fit: R-square = 0.406, Adjusted R-square = 0.370				
F-statistic = 10.964, Prob(F-statistic) = 0.004, DW = 2.084				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic = 0.181 Prob. F(1,15) = 0.676				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

##### ب. تقييم النموذج

يبين الجدول رقم (10) نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة على الإنفاق الاستهلاكي النهائي، تظهر نتائج اختبار (One sample t-test) أن مستوى الدلالة يساوي (1.000)، أي أكبر من (0.05)، وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفر، وقد كان مستوى الدلالة الخاص باختبار (LM) يساوي (0.676)، وهو أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وبالتالي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك يتضح أن مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) يساوي (0.428)، وهو أكبر من (0.05)/، مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين بواقي النموذج وخلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، وفي اختبار (Jarque-Bera) كان مستوى الدلالة يساوي (0.537)، أي أن أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية القائلة إن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي. وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار (F=10.963) ومستوى دلالة الاختبار (0.004)، وهو مؤشر إلى معنوية النموذج المقدر وجودته، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (0.369)، وتعتبر هذه القيمة مقبولة؛ حيث إنها تعني أن عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 36.9% من التغير في متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

جدول رقم (10): نتائج تقييم نموذج انحدار الإنفاق الاستهلاكي النهائي على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	-4.06E-16	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	0.181	0.676	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	0.661	0.428	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	1.242	0.537	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.370		مقبولة
معنوية النموذج	10.964	0.004	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ت. تفسير النموذج:

$$FC = 318.362 - 0.888Deficit_{t-1}$$

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.369)، وهذا يعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 36.9% من التغير في متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي، ويلاحظ أن معامل انحدار متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، وقيمة معامل الانحدار المقدر قد بلغت (-0.888)، وهو ما يعني أن زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي بمقدار (0.888)، مليون دولار في السنة اللاحقة بشرط ثبات العوامل الأخرى. وعليه، تم إثبات الفرضية الرابعة، حيث إن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية و الفرضية التي تنص على أن لعجز الموازنة أثراً سلبياً على الإنفاق الاستهلاكي، وحقيقة أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يتضمن جزءاً مهماً وهو الاستهلاك الحكومي المرتبط غالباً بالموازنة وعجزها. ويستغرق الإنفاق الاستهلاكي النهائي كل الناتج المحلي ويزيد عليه بحوالي 23% في المتوسط. وتتراوح نسبة الاستهلاك الحكومي في الاستهلاك النهائي حول 23% خلال الخمس سنوات الأخيرة (موقع سلطة النقد الفلسطينية).

ولا شك أن هذا التشوه في نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج، وارتباط الاستهلاك الحكومي بالمساعدات، وتراكم قيم هذا الاستهلاك كمتأخرات لم تدفع إلى القطاع الخاص والموردين ثمناً للمشتريات الحكومية التي بلغت 1.7 مليار شيكل عام 2014 (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص39)، قد يساعد في تعزيز هذه العلاقة السلبية.

ويعتمد تمويل الإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد عن مستوى الناتج المحلي على المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين، ومن ثم فإن زيادة ما يوجه لتمويل عجز الموازنة من المساعدات يؤثر غالباً في حجم ما يوجه منها للأسر المعيشية التي يشكل استهلاكها 73% من حجم الاستهلاك النهائي (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)\*.

#### 5- نموذج عجز الحساب الجاري:

##### أ. تقدير النموذج:

يبين الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الذي يدرس أثر متغير عجز الموازنة في سنة ما على المتغير التابع (عجز الحساب الجاري) في السنة اللاحقة، وتم التوصل إلى النموذج النهائي من خلال خطوتين، حيث تم إجراء الفروق الأولى للنموذج للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، الأمر الذي مكّن من التوصل إلى نموذج خالٍ من المشكلات القياسية.

جدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج انحدار عجز الحساب الجاري على عجز الموازنة

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "T"	القيمة الاحتمالية "P-Value"
$Deficit_{t-1}$	-0.187	0.529	-0.354	0.727
Constant	23.321	152.695	0.152	0.880
Goodness of fit: R-square =0.007, Adjusted R-square = -.054				
F-statistic =0.125, Prob(F-statistic)=0.727, DW =2.215				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic =0.775 Prob. F(1,15) =0.392				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

##### ب. تقييم النموذج:

الجدول رقم (12) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس أثر عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة على عجز الحساب الجاري، يتضح من اختبار (One sample T-test) أن مستوى الدلالة يساوي (1.000)، وهو أكبر من (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة: إن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً، وفي اختبار (LM) كان مستوى الدلالة يساوي (0.392)، وهو أكبر من (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج أي عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ويوضح اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey) أن مستوى الدلالة يساوي (0.296)، أي أكبر من (0.05)، الأمر الذي يدعم

قبول الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين بواقي النموذج، وبالتالي أن النموذج خالٍ من مشكلة عدم التجانس، كما أن مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.473)، وهو أيضاً أكبر من (0.05) وبناءً عليه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة: إن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

ويلاحظ من قيمة اختبار (F=0.125) ومستوى الدلالة الخاص به (0.727) أن النموذج المقدر غير معنوي، إضافة إلى قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (-0.054)، مما يؤكد عدم معنوية النموذج وعدم جودته.

جدول رقم (12): نتائج تقييم نموذج انحدار عجز الحساب الجاري على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	8.65E-17	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	0.775	0.392	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	1.165	0.296	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	1.495	0.473	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	-0.054		مقبولة
معنوية النموذج	0.125	0.727	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

#### ج. تفسير النموذج:

$$CAD = 23.321 - 0.187Deficit_{t-1}$$

كما هو واضح من جدول رقم (11) أن معامل الانحدار لمتغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة غير معنوي، وأن قيمته البالغة (-0.187) تعني أن زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض في عجز الحساب الجاري بمقدار (0.187) مليون دولار في السنة اللاحقة في حال ثبات العوامل الأخرى.

وبناءً على ما سبق يتضح أنه تم نفي الفرضية الخامسة؛ حيث إن النتائج لا تتفق مع الفرضية التي تنص على عجز الحساب الجاري يتأثر طردياً بعجز الموازنة العامة، و رغم أن التحليل القياسي يشير إلى وجود علاقة غير دالة إحصائياً بين كلا المتغيرين، إلا أنها منطقية ويمكن تفسيرها اقتصادياً، حيث تبدو العلاقة سالبة بين المتغيرين. وتبين البيانات المنشورة في الموقع

الخاص بسلطة النقد الفلسطينية أن هناك تناقضاً في وجود كلا العجزين معاً في معظم سنوات الدراسة.

ويرتبط ذلك بكون الحساب الجاري هو الفرق بين الادخار والاستثمار، فإذا علمنا أن الادخار الحكومي وهو مكون مهم في حجم الادخار الإجمالي، سنجد قاعدة واضحة لربط العلاقة بين المتغيرين كون الادخار الحكومي سالباً على الدوام بدون تأثير المساعدات، ويسري ذلك أيضاً على مجمل الادخار القومي. وهذا يعني، بصورة أوسع، ارتباط كليهما (أي العجزين) بالحسابات القومية. وعندما تلجأ السلطة إلى زيادة الضرائب سعياً وراء تخفيض العجز في الموازنة (أي زيادة الادخار الحكومي أو الحد من الادخار السالب)، فإن أحد الاتجاهات المحتملة القوية أن يتأثر الاستثمار الخاص سلباً بزيادة الضرائب، ومن ثم ينخفض الإنتاج المحلي، وتزيد الواردات من الخارج، ويزداد بالتالي عجز الحساب الجاري.

وزيادة الواردات، من جانب آخر، ستساعد في تخفيض عجز الموازنة وزيادة عجز الحساب الجاري؛ ذلك أن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الضرائب الجمركية (إيرادات المقاصة) التي يزيد وزنها النسبي من مجمل الإيرادات عن 51% عام 2014، ومن ثم فهي تلعب دوراً رئيساً في زيادة الإيرادات العامة وتخفيض عجز الموازنة، وتفاقم في ذات الوقت من عجز الميزان التجاري، المكون الرئيس للحساب الجاري (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص115).

كذلك نلاحظ أن زيادة عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة تدفق المساعدات الخارجية لتمويل هذا العجز، وهي في الوقت نفسه تؤدي إلى تخفيض عجز الحساب الجاري؛ حيث إنها تُسجل فيه تحت بند التحويلات الخارجية التي تلعب دوراً مهماً في مواجهة عجز الميزان التجاري. ونؤكد هنا مرة أخرى، أن هذه العلاقة بين المتغيرين من المهم أن تُدرس في إطار مجمل التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتمثل روابط مشتركة لكافة العجزات والاختلالات فيه، مثل: فجوة الموارد، وفجوة سوق العمل، وفجوة الطلب الكلي، والاستخدام، ناهيك عن فجوتي الحساب الجاري والموازنة العامة.

## 6- نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

### أ. تقدير النموذج:

من أجل تقدير نموذج الانحدار المتباطئ الذي يدرس تأثير متغير عجز الموازنة في سنة ما على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة اللاحقة، تم اتباع ثلاث خطوات، تمثلت في نموذج مبدئي وصولاً إلى النموذج النهائي، حيث يتم إجراء فروق من الدرجة الأولى والثانية من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي التي ظهرت في النموذج، والتوصل إلى نموذج خالٍ من المشكلات القياسية.

جدول رقم (13) نتائج تقدير نموذج انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة

القيمة الاحتمالية "P-Value"	قيمة اختبار "T"	الخطأ المعياري S.E	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
0.002	-3.687	0.065	-0.240	$Deficit_{t-1}$
0.6168	-0.511	23.656	-12.088	Constant
Goodness of fit: R-square =0.475, Adjusted R-square =0.440				
F-statistic =13.594, Prob(F-statistic) =0.002, DW =2.165				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: F-statistic =0.106 Prob. F(1,14) = 0.749				

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

#### ب. تقييم النموذج:

الجدول رقم (14) يبين نتائج تقييم نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويتضح من اختبار (One sample T-test) أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، حيث يساوي (1.000)، وهو ما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً.

وتوضح نتائج الاختبار الثاني (LM) أن مستوى الدلالة يساوي (0.749)، وهو أكبر من (0.05)، وبذلك نقبل الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج، وعليه عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي. كما أن مستوى الدلالة في اختبار (BP-Godfrey) يساوي (0.691)، وهو أكبر من (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين بواقي النموذج وعليه خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس. ويوضح اختبار (Jarque-Bera) أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي؛ لأن مستوى الدلالة يساوي (0.754)، أي أكبر من (0.05)، وبذلك قبول الفرضية العدمية القائلة: إن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن أجل التحقق من جودة النموذج المقدر، نلاحظ أن قيمة اختبار (F=13.594) بمستوى دلالة (0.002)، الأمر الذي يدل على معنوية النموذج المقدر وجودته، إضافة إلى قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (0.440) والتي تعتبر جيدة؛ حيث إنها تعني أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة يفسر 44% من تباين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. جدول رقم (14): نتائج تقييم نموذج انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	-2.06E-16	1.000	متوسط البواقي يساوي صفراً



الأسباب والتداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية: دراسة قياسية

اختبار الارتباط الذاتي (LM)	0.106	0.749	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	0.163	0.691	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.564	0.754	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	.440		جيدة
معنوية النموذج	13.594	0.002	النموذج معنوي

المصدر: نتائج تحليل برنامج Eviews7.

ج. تفسير النموذج:

$$GDP_{per} = -12.088 - 0.240Deficit_{t-1}$$

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.440)، أي أن متغير عجز الموازنة المبطل لفترة زمنية واحدة قد فسر 44% من التغير في متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأن معامل الانحدار المقدّر الذي يبلغ (-0.240) معنوياً عند مستوى دلالة (0.05)، وعليه فإن زيادة عجز الموازنة بمقدار واحد مليون دولار في سنة ما سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.240) دولار في السنة اللاحقة في ظل ثبات العوامل الأخرى.

ويتضح أنه تم إثبات الفرضية السادسة، حيث جاءت النتائج السابقة متفقة مع النظرية الاقتصادية والفرضية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ذلك هذه النتائج تؤكد نتيجة العلاقة بين العجز والناتج المحلي الإجمالي، فمن المعروف أن تحديد قيمة نصيب الفرد يعتمد على الناتج المحلي وعدد السكان، الأمر الذي يعني أن الآليات التي يتأثر بها نصيب الفرد من الناتج هي ذاتها التي يتأثر بها الناتج المحلي، أضف إلى ذلك التزايد المستمر لعدد السكان بمعدل نمو يفوق الناتج يساعد في انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

لقد تأثر نصيب الفرد من نتائج عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ العام 2000 بشكل أكبر من الناتج المحلي وسائر المؤشرات الأخرى؛ حيث إن معدل نمو نصيب الفرد كان سالباً في سبع سنوات من سنوات فترة الدراسة وفق البيانات المنشورة في سلطة النقد الفلسطينية. وعندما بدأ في الانخفاض عام 2000 لم يعد إلى مستواه عام 1999 (1726.7 دولار) إلا عام 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص102-103).

**النتائج:**

- 1- يرجع العجز في الموازنة وتطوره إلى شبكة من العوامل المؤدية إلى حدوثه، والتي تتعلق بجانبين الموازنة.
- 2- ضعف البنى التحتية للاقتصاد؛ بسبب توجيه الجزء الأكبر من المساعدات نحو سد عجز الموازنة.
- 3- عدم القدرة على تخصيص الموارد والمساعدات الخارجية وفقاً لمتطلبات الاقتصاد واحتياجاته؛ نتيجة وجود هذا العجز.
- 4- أكثر من 80% من الاستثمارات ينفق بعيداً عن الاستثمارات المولدة للدخل وفرص العمل ويوجه للإنشاءات والمباني.
- 5- إن زيادة عجز الموازنة العامة ستعمل على تخفيض الناتج المحلي الإجمالي.
- 6- العلاقة عكسية بين عجز الموازنة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.
- 7- تتخفف المنح المقدمة للنفقات التطويرية كلما زاد عجز الموازنة.
- 8- إن الزيادة في عجز الموازنة الذي يمول من المساعدات يؤثر سلباً على الاستهلاك النهائي؛ إذ يعتمد تمويل الإتفاق الاستهلاكي على المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين.
- 9- العلاقة عكسية غير معنوية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.
- 10- يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلباً بالزيادة التي تحدث في عجز الموازنة.

**التوصيات:**

- 1- يتوجب على السلطة إعادة النظر في أسباب عجز الموازنة وتداعياته وتفاقمه؛ من أجل الحد من آثاره السلبية.
- 2- ضرورة تفعيل أنشطة القطاعات الإنتاجية من خلال اتباع سياسات تدعم وتحفز هذه القطاعات التي تضيف قيمة إنتاجية جديدة داخل الاقتصاد.
- 3- انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو الاقتصادي.
- 4- وجوب تحسين البنى التحتية من خلال زيادة النفقات التطويرية وحصولها من المنح والمساعدات الخارجية؛ لما له من دور في تحسين النشاط الاقتصادي.
- 5- ضرورة زيادة الاستثمارات المولدة للدخل وفرص العمل؛ نظراً لدورها الفعال في زيادة مستوى الناتج.

**المراجع:**

- أسامة كنعان وآخرون، الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2011.
- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الستون، جنيف، 2013.
- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الستون، جنيف، 2013.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، رام الله، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي 2014، فلسطين، رام الله، 2014.
- حنين حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2006.
- سالم سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، 2012.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، فلسطين، رام الله، 2015.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، فلسطين، 1995.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009.
- عاهد عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2014.
- عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، فلسطين، رام الله، 2012.
- علي المزروعى، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012.
- كمال الخطيب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.

- مازن العجلة، الأزمة المالية للسلطة ببرامج الإصلاح: الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد32، 2011.
- مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، قراءات استراتيجية، السنة السادسة، العدد12، 2013.
- محمد صالح، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2007.
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps>
- موقع سلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps>.
- موقع وزارة المالية، <http://www.pmf.ps>.
- نائل موسى، السياسة المالية الفلسطينية-قراءة في الموازنة العامة، كتاب الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، تحرير محمد اشتية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكنة، الطبعة الثانية، 2003.
- هارون أبو وهدة، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2014.
- وليد شواقفة، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم "دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2012)"، مجلة المنارة، المجلد17، العدد1، 2012.
- Fatima Goher and others, Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakista, International Journal of Business and Social Science, Vol. 13, 2012.
- Othoun Lucas and others, The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya: An empirical investigation, Greener Journal of social sciences, Vol. 3, 2013.